جامعة تكريت
كلية التربية للبنات
قسم التاريخ

المرحلة : الرابعة

المادة : تاريخ العالم المعاصر

عنوان المحاضرة : تأثير الازمة الاقتصادية على الاتحاد الكمركي بين النمسا و المانيا

اسم التدريسي : م.م. عماد طلفاح محمد

الايميل الجامعي للتدريسي : emad.tlfah@tu.edu.iq

تأثير الازمة الاقتصادية على الاتحاد الكمركي بين النمسا و المانيا

المقدمة

على الرغم من أن الأزمة السياسية التي شهدتها النمسا في عام ١٩٣٠ بسبب التناقض بين القوى السياسية الثلاثة الموجودة على الساحة النمساوية (الاشتراكيين ، الوطنيين - اليمينيين ، والمسيحيين الديمقراطيين) ، فان فكرة الوحدة او الاتحاد مع المانيا هي التي كانت تجمع بينهم . وهذا ما شجع وزير خارجية المانيا على زيارة فيينا في ٣ اذار ، واجرائه المفاوضات سريعة مع زميله النمساوي ، كان من نتائجها الاعلان عن قيام اتحاد كمركي بين الدولتين في ١٩ اذار من عام ١٩٣١ . وتضمن مشروع الاتحاد الكمركي الغاء الحواجز الكمركية بين الدولتين واعتمادهما تعريفة كمركية موحدة حيال بعض الدول الأخرى .

ان مشروع الاتحاد الكمركي هذا وان اعتبر مشروعا اقتصاديا وبالتالي لم يتطرق الى الوحدة او الاتحاد السياسي فقد كانت ردة فعل الدول الأوربية قوية ضده ، اذ سارعت فرنسا الى شجبه في آذار من نفس العام وكذلك تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، ويوغسلافيا فقد شجبته جميعها وتعهدت في اجتماعها التي عقدته في بوخارست ، بالعمل على احباط هذا المشروع . والاسباب التي دفعت بهذه الدول الى شجب هذا المشروع تعود الى تخوفها من ان يشمل الاتحاد الكمركي دول أخرى بالإضافة الى تخوفها من ان يؤدي ذلك الى وحدة سياسية وبالتالي الى سيطرة المانيا على المنطقة ، لاسيما وان تجربة (الزولفراين) في القرن التاسع عشر ما تزال ماثلة في اذهانهم حيث ان بروسيا استعملت الوحدة الاقتصادية كخطوة في طريق الوحدة السياسية الألمانية .

ولهذه الاسباب سارعت الدول الأوربية الى معارضة مشروع الاتحاد الكمركي بين النمسا والمانيا عندما عرض على (المجلس) في ١٨ ايار من عام ١٩٣١ . وحسما للنزاع اقترح المندوب البريطاني عرض القضية على محكمة العدل الدولية الدائمة حتى تنظر فيها وتعطي رايها فيما اذا كان المشروع) مراعيا لمقررات مؤتمر الصلح . ولبنود (بروتوكول جنيف) الذي وضع بإشراف عصبة الامم في تشرين الأول من عام ١٩٢٢ وحصلت النمسا

بموجبه على مساعدات مالية ضخمة مقابل تخليها عن السعي الى الاتحاد مع المانيا .
وفي ١٨ ايار من عام ١٩٣١ رفعت القضية الى محكمة العدل الدولية الدائمة ووعدت النمسا بالامتناع عن اتخاذ اية اجراءات تنفيذية لوضع (الانشلوس) موضع التنفيذ قبل ان تصدر المحكمة قرارها في القضية ، ولكن في خلال الفترة التي كانت المحكمة تناقش (القضية) كانت مظاهر الازمة الاقتصادية تتعاظم في النمسا حتى ان المصرف المركزي في فيينا اعلن افلاسه في أواخر ايار من عام ١٩٣١ ، مما دفع بالحكومة النمساوية الى طلب مساعدة عصبة الأمم . وكانت فرنسا العضو القادر في عصبة الأمم على نجدة النمسا الا انها اشترطت لذلك رفض النمسا النهائي لمشروع (الانشلوس) مع المانيا. وبالإضافة الى حاجة النمسا لمساعدات (عصبة الامم من اجل الوقوف في وجه الازمة الاقتصادية تأكدت الحكومة النمساوية بان قرار المحكمة سيكون لغير صالح الاتحاد الكمركي ، لذلك سارعت بعد ان اتفقت مع الحكومة الألمانية الى الاعلان بملء ارادتها عن نقضها للاتحاد الكمركي وذلك في ٤ ايلول من عام ١٩٣١ ، اي قبل يوم واحد من التاريخ المحدد للإعلان عن قرار المحكمة . ولقد صدر القرار بالفعل في ٥ ايلول بأغلبية ٨ اصوات ضد ٧ اصوات ويعتبر ان مشروع (الانشلوس) مناقض الاتفاقات الدولية .

٢- تأثير الازمة الاقتصادية على الديون والتعويضات معا :

ان مشروع التعويضات النهائي الذي وضع نتيجة لمؤتمر (لاهاي اب ١٩٢٩ والذي بدأت تنفيذه في عام ١٩٣٠ ما لبث ان توقف في عام ١٩٣١ ، ويعود السبب في توقف المانيا . عن دفع التعويضات الى الازمة الاقتصادية ، حيث انه نتيجة للمضاعفات التي تركتها الازمة على الوضع المالي الألماني ، اعلن الرئيس الألماني برونغ بان مشروع التعويضات الاخير والمعروف بمشروع (يونغ) لم يأخذ بعين الاعتبار وضع المانيا المالي المتدهور بسبب الازمة .

ومن اجل تدارك الوضع ، ناشد الرئيس الأمريكي بالسعي لتأخير دفع الاقساط المستحقة على المانيا لمدة سنة على الاقل ، وقد لاقى هذا النداء استجابة لدى الرئيس الأمريكي هوفر الذي اقترح على الدول بان توقف العمل بمشروع (يونغ) لمدة سنة تبدأ من تموز ١٩٣١ ومن اجل انجاح اقتراحه ضمنه ايضا توقيف دفع الديون الأمريكية لفترة مماثلة . والسؤال الذي يطرح هنا هو : كيف أن الرئيس الأمريكي (هوفر) تحمس الى النداء الالماني وقبل

بتجميد الديون والتعويضات معا لمدة سنة وبلاده كانت تعيش ازمة اقتصادية ومالية ، اي ان بلاده كانت بحاجة الى ديونها من اجل علاج وضعها المالي المتدهور . ان السبب ولا شك يعود الى رغبة الحكومة الأمريكية في مساعدة المانيا من اجل الحفاظ على رؤوس أموالها الضخمة الموظفة فيها من جهة ورغبة منها في الحفاظ على السوق الألمانية كسوق لمنتوجاتها من جهة ثانية .

ان الدول الأوربية صاحبة الشأن وان وافقت على الاقتراح الامريكي ، الا انها تداعت الى عقد اجتماع في باريس من اجل وضع مشروع مؤقت للتعويضات ، يعمل به في فترة الازمة ، ثم يعاد العمل بمشروع (يونغ) بعد أن تتمكن المانيا من علاج وضعها الاقتصادي المتدهور . وفي خلال المناقشات ربطت فرنسا بين موضوعي التعويضات والديون الأمريكية واقترحت بان تؤجل الديون الأمريكية الى اجل غير مسمى وانه لا مانع لديها بان يبحث بإمكانية الغاء الديون بشكل نهائي . ان هذا الموقف الفرنسي غير المنتظر فاجئ الدول الأخرى مما حدا بها راز إلى الدعوة لمؤتمر دولي من اجل وضع مشروع نهائي للتعويضات . وتم عقد هذا المؤتمر في لوزان في حزيران من عام ١٩٣٢ ، وبعد مناقشات طويلة استمرت حتى تموز بالنفس العام اتفق المجتمعون على ان تدفع المانيا ٣ مليارات مارك ذهبي الى البنك الدولي يستعملها في المشاريع الإعمارية الأوربية بشكل عام ، بالإضافة الى تقديمها مواد اولية للمشاريع الاعمارية الفرنسية بما قيمته ٨٢ مليون مارك وذلك مقابل تعهد الدول صاحبة الشأن بالتخلي بشكل نهائي عن التعويضات.

والسؤال الأول الذي يطرح نفسه هنا ، هو لماذا كان اقدام الدول الليبرالية وعلى راسها بريطانيا وفرنسا على تخليها عن تعويضاتها لصالح المانيا ؟ ان السبب ولا شك يعود في جزء كبير منه الى ان بريطانيا وفرنسا ارادتا ان تقدمها الى جمهورية فايمار ورقة رابحة تستعملها في وجه النفوذ النازي المتنامي في المانيا (اما السؤال الثاني ، فهو : هل وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على التخلي عن ديونها بشكل نهائي؟ ان الجواب على ذلك هو ان الحكومة الأمريكية اصرت على المطالبة بديونها على الرغم من تخلي الدول الأوربية عن تعويضاتها
ولكن اصرار الولايات المتحدة الأمريكية لم يفدها شيئا ، لان المجلس الفرنسي حسم الموقف برفضه للطلب الامريكي باستمرار فرنسا في دفع الديون ، معتمدا في ذلك على اتفاقية ١٩٢٦ التي ربطت بين التعويضات

والديون . اما بريطانيا وعلى الرغم من انها اتفقت مع فرنسا على ايقاف دفع الديون للولايات المتحدة الأمريكية الا انها اثرت ان ترضي الحكومة الأمريكية بدفعها لها مبلغا رمزيا من الديون .

وهكذا يتجلى مدى تأثير الازمة الاقتصادية على ايقاف الديون والتعويضات بشكل نهائي و لكن قبل ان ننهي الكلام عن التعويضات لابد وان نشير الى ان كل ما دفعته المانيا لم يتجاوز ال ٢٢ مليار مارك ذهبي من اصل كامل المبلغ الذي فرض عليها وهو ١٣٢ مليار مارك ذهبي .